ردّ لما يقال انه يجوز ان يكون التعريف الاول تعريفا رسميا للمفهوم الاعتبارى لكونه غير المستوفى فيه ما اعتبره الواضع من القيود الخارجة والداخلية ولم يشتمل على جميع اقسام الحمد وهذا التعريف الذى نذكره الآن تعريف حدى جامع للقيود كلها واقسام الحمد بتمامها فكان ذلك حديا لا شتغاله على الماهية التى اعتبرها الواضع ووضع بازائها كشفا تاما فكان هذان التعريفان لحقيقتين لما بينهما زيادة تحقيق فلذلك قال وتحقيق ماهيتها الخ وهذا ايضا مع انه مخالف لما صرح به الشارح فى الحواشى ومع انه بيان النسبة بين المعنيين الاولين وبين هذين المعنيين تصريح بان كلام المعنيين مستقل فى نفسه ومغاير للآخر مغايرة حقيقية مدفوع بقولنا ولا حقيقة الخ فافهم ولا تغفل منه رحمه

من الله والحمد والشكر الصادران من العبد من جملة الموجودات واما على اصل المعتزلة فانهم وان قالوا بان افعال العباد مخلوقة لهم لكنهم يقولون ان القدرة والتمكن صادرتان من الله تعالى ومرادهم من القدرة والتمكن هو الاقتدار الذى لا يتخلف عنه الفعل ولا شك انه لا يتم الا باعطاء الله التوفيق فيه والتيسر لاسبابه وهم يسمونه اللطف اذا كان ذلك فى خلق الطاعة فلكل واحد واحد من الافعال قدرة بهذا المعنى يخصه لانه تيسر اسباب هذا مغاير لتيسر اسباب ذلك لا القدرة التى تدعون كونها قبل الفعل وكونها متعلقة باكثر من واحد من الافعال ففى كل حمد وشكر قدرة حادثة اوجدها الله تعالى فى العبد ففى كل حمد وشكر يحدث نعمة اخرى هى نعمة القدرة والتمكن فيلزم تعدى الافعال بهذا الاعتبار ايضا واما على اصول الحكماء فلانهم يجعلون جميع الموجودات مقتضى العناية الازلية المفسرة عندهم بالعلم بالنظام الاحسن فالعبد على اصولهم مجبور فى فعله يتوارد عليه الافعال من المبدأ الفياض بسبب توارد استعدادات مختلفة تعد السابق منها للاحق وهم يقولون ايضا لا مؤثر فى الوجود الا الله لكن التاثير عندهم مشروط بالاستعداد بخلاف اهل السنة فانهم لا يشترطون الاستعداد فى التاثير هذا على ما تقتضى قواعدهم واما على المشهور فمذهبهم من ان العبد خالق لافعاله بقدرة موجبة يحدث الله تعالى اياها فى العبد عند حصول شرائط الفعل والمعدات وارتفاع الموانع كما صرح به فى المواقف فلان التمكن والقدرة حينئذ من الله تعالى فيرجع الحامد اليه تعالى على هذا التقدير ايضا فيتم التسلسل ثم اعلم ان العجز عن كمال الحمد لله تعالى واتمامه

على

على وجه التفصيل ثابت لو فرض ان نفسه ليس من النعم لعدم تناهى محامده تعالى من صفات كماله وكذا الحال فى الشكر اذا لم يقيد النعمة بالوصول الى الشاكر وهو ظاهر لان نعم الله تعالى غير متناهية حينئذ وان قيد به بكونه ممتنعا ايضا لان النعم الواصلة وان كانت متناهية لكن كل نفس وكل لمحة وكل خطرة نعمة على فلا يمكن التقضى للانسان من اداء شكرها على وجه التفصيل كما لا يخفى ما مر الخ هذا الكلام الى ساقته منقول عن حواشى الشارح فتفسير كلامه بان التعريفين المذكورين نذكرهما الآن حدان حقيقيان مع انه تفسير على خلاف ما صرح به ونص عليه لا يكاد يمكن له وجه صحة لان الحد الاسمى والحقيقى انما يكونان فى الماهيات الحقيقية التى قصد تعريفها المعنوى والمراد ههنا تعيين المفهومات الوضعية التى اعتبرها الواضع ووضع الالفاظ بازائها ولا حقيقة لها وراء ما اعتبره فيكون التعريفات المذكورة فى امثال هذه المقامات حدودا لفظية يقصد بها بيان مفهوما الالفاظ بحسب ما اعتبره الواضع داخلا وخارجا والمنقول فى مفهومها عن اهل اللغة هو ما هو سابقا لا غير كما يفصّه اى فى قوله وعلى التقديرين لا ينافى ما حقق هناك كونه فردا من الحمد اللغوى لا من العرفى لانا نقول يعرف منه كونه فردا من العرفى ايضا بادنى مقايسة وانما خص الخ اى لم ينف كون مهية القول المعظم كما يقتضيه سياق الكلام او لم ينف فردا آخر مما يصدق عليه الحمد اللغوى لان الاوهام العامية تسبق الى ما ذكره لا الى القول المعظم مطلقا ولا الى فرد آخر قوله لان الاوهام الخ يعنى ان السابق الى اوهام الناس والمتعارف فيما بينهم لما كان ذلك كان المقام مظنة ان يتوهم انه معنى عرفى فدفع ذلك التوهم الناشئ من تلك

لا فى قول الصوفية كما توهم لان المراد من القول المخصوص هنا ليس خصوص قولك الحمد لله كما تحققته منه رحمه

فاندفع ما توهم البعض من ان السؤال والجواب فى كون خصوص الحمد لله فردا من ماهية الحمد فانه غلط ناشئ من سوء الفهم ومن حمل الحوالة فى قوله كما لا تحقيقه على ما ذكر فى قول الصوفية فاذا علمت ما حققناه علمت انه لا حجر فى السؤال ولا بتركه فى الجواب وانما لم يذكرهما ليظهر البطلان لانهما فى غاية البطلان منه رحمه

كانه اذا فرض كونه فى مقابلة النعمة يكون فردا من الحمد العرفى قطعا منه رحمه

Copyright © King Saud University